مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 257 (من 23 إلى 30 يونيو 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

فوز أردوغان مرة أخرى وأثره في المنطقة

الانتخابات المبكرة 4

نتائج الانتخابات 5

تغيير الدستور والنظام 5

التأثير في المنطقة والسياسة العالمية 6

التأثير في علاقات الأفغانية التركية 7

انخفاض قيمة العملة الأفغانية.. الأسباب والآثار

النظام المصرفي الحديث في أفغانستان 9

قيمة العملة الأفغانية (2001 – 2018م) 10

أسباب انخفاض قيمة العملة الأفغانية 10

مقدمة

تركيا تعتبر دولة قوية ليس فقط على مستوى المنطقة بل على مستوى العالم، ولها تأثير على السياسات والقضايا الإقليمية؛ ولهذا السبب تم مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية ونتائجها عن كثب على المستوى الدولي. ترجع أهمية هذه الانتخابات إلى الانقلاب الفاشل في عام 2016 والتغييرات الأساسية في الدستور بعد ذلك، حيث كانت أول انتخابات بعد ذلك الحين في تركيا.

مرة أخرى، كان حزب العدالة والتنمية الإسلامي هو السائد في الانتخابات التي مهدت الطريق أمام رجب طيب أردوغان لتمديد سلطته. كان أردوغان رئيساً للوزراء في فترتين منذ عام 2002 وكان يشغل منصب رئيس الجمهورية في الفترة الأخيرة. دوره البارز في السياسة التركية والنمو الاقتصادي للبلاد هي العوامل التي جعلته في السلطة للمرة الرابعة. تقرؤون في القسم الأول من التحليل الأسبوعي حول آثار الحكومة المستقبلة التركية على تركيا، العالم الإسلامي والسياسة الدولية.

في الجزء الثاني من التحليل، تقرؤون عن انخفاض قيمة العملة الأفغانية غير المسبوقة مقابل العملات الأجنبية وتأثيرها على الحياة اليومية في البلد. في الوقت الحاضر، يتم تبادل دولار واحد مع 73 أفغانيًا الذي وضع أثراً هائلاً على أسعار السلع. على الرغم من أن انخفاض قيمة الأفغاني يرتبط مباشرًا برفع سعر الدولار الأمريكي؛ ولكن ما هي العوامل الأخرى التي وضعت الظل على انخفاض قيمة الأفغاني؟ حاولنا الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة في هذا الجزء من التحليل.

فوز أردوغان مرة أخرى وأثره في المنطقة

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية عقدت في 24 من يونيو/حزيران التي كانت تحت مراقبة شديدة من قبل الجهات المعنية العالمية، والتي كانت في غاية الأهمية خلال العقود المنصرمة في تركيا لأسباب عدة.

لقد فاز الزعيم التركي القوي رجب طيب أردوغان مرة أخرى بالرئاسة لمدة خمس سنوات المقبلة في الانتخابات الرئاسية، حيث فاز حزبه على أغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية.

كانت الانتخابات في غاية الأهمية كما أنها حظيت باهتمام دولي لأن أردوغان كان يفوز فيها للمرة الرابعة لإدارة البلد على التوالي الذي قاد تركية في عقد ونصف الماضي إلى الثبات الإقتصادي والسياسي، بل كانت سياسته مؤثرة في قضايا العالم الإسلامي والشرق الأوسط.

تغيير الدستور ونظام الحكم في البلد وعقد الانتخابات مبكرة عن موعده ووصول أردوغان على منصة الحكم وفوزه مع صلاحيات واسعة، وأثره في سياسات المنطقة ولاسيما العلاقات الأفغانية التركية، هي الموضوعات التي تم البحث حولها في هذا المقال.

الانتخابات المبكرة

كان من المقرر أن تجرى الانتخابات في نوفمبر 2019م، ولكن الرئيس أردوغان قرر في أبريل 2018م بأن يقدم موعد الانتخابات عام ونصف وتجرى في 24 يونيو 2018م.

وقد أعلنت الحالة الطارئة بعد الانقلاب الفاشل في صيف عام 2016م، فبعد هذا القرار صوب البارلمان التركي تلك الحالة إلى ثلاثة أشهر أخرى، وعليه أجريت الانتخابات في هذه الحالة الطارئة، وقد كان لتبكير الانتخابات عوامل عدة، منها:

الأول: تدهور الوضع في المنطقة ولاسيما الدول المجاورة لتركيا مثل سوريا والعراق، وأثر تلك الحالة المعقدة في تركيا.

وعلى حسب حزب أردوغان، أن تركيا تقع في منقطة تواجه التحديات الضخمة في السياسة والاقتصاد والأمن، ويتطلب مواجهة تلك التحديات إلى نظام قوي متمكن مركزي.

ثانيا: التهديدات المحتملة التي يواجهها الاقتصاد التركي ولا سيما انخفاض قيمة العملة التركية (الليرة).

وعلى الرغم من نمو الاقتصاد التركي بنسبة 7.4 في المائة في عام 2017م، البطالة كانت تهدد الاقتصاد التركي. وكان من جراء ذلك والتضخم في الاقتصاد التركي أن انخفضت عملة تركيا أمام الدولار الأمريكي في نهاية عام 2017م ووصلت الدولار إلى 3.94 ليرات. لقد فقدت قيمتها بنسبة 16 في المائة منذ بداية عام 2018م حتى مايو هذا العام، حيث انخفضت العملة في 23 من مايو في يوم واحد 3% و أصبح الدولار الأمريكي 4.8 ليرات، لهذا السبب طلب زعيم تركيا صرف العملات الأجنبية بالعملة التركية.

لذك زعمت الحكومة التركية أن إجراء الانتخابات المبكرة تجر البلد إلى الثبات وتتعامل الأسواق العالمية معها تعاملا إيجابيا وتزيد الاستثمارات الأجنبية في البلد.

ثالثا: إثر الانقلاب الفاشل في عام 2016م والاستفتاء الشعبي في 16 ابريل 2017م، وتغيير الدستور ولا سيما الخلافات المتزايدة التي واجهها من قبل الأحزاب المعادية، كان سببا آخر في تبكير الانتخابات.

نتائج الانتخابات

كانت هناك نظرات عدة في الانتخابات المبكرة لتركيا، اعتبرها البعض فوز أردوغان مرة ثانية، وبعضها الآخر اعتبرها الفشل المحتمل له. وقد أظهرت نتائج بعض استطلاعات الرأي في الأشهر الأخيرة أن حزب الحاكم سيفوز في الانتخابات المقبلة لأن أردوغان وحزبه لو لم يفز سينجر البلد إلى تدهور إقتصادي وسياسي.

مع أن تركيا بلد موزع بين قوميات وديانات، ولكن بقاء أردوغان في الحكم طيلة 15 عاما من جهة، وتعامل مع الانقلاب الفاشل من جهة أخرى وعلى ضوء قراراته، كثرت الآمال على فوزه في الانتخابات.

حسب التوقعات الموجوة، حصل أردوغان خمس وثلاثين في المائة (53%) من الآراء وبذلك تقدم على منافسه محرم إينجة رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على احدى وثلاثين في المائة (31%) من الآراء، ومن جانب آخر حصل حزب العدالة والتنمية اثنين وأربعين في المائة (42%) من الآراء بحيث حصل على مأتين خمس وتسعين (295) مقعداً من مجموعة ستة مائة (600) من المقاعد. ولحصول على أغلبية المطلقة يحتاج حزب العدالة والتنمية للإئتلاف مع حزب الحو كة الشعبية (MHP). وهكذا سيستطيع أردوغان أن يستمر في الحكم لخمس سنوات المقبلة دون تحد يذكر أن يستمر في الحكم كرئيس مقتدر.

وحسب توقعات اللجنة الانتخابية المركزية مشاركة 56.3 مليون من ولجدي الشروط، ولكن شارك 59.3 مليون مقترع في الانتخابات. وكانت المشاركة أكثر من 87 في المائة. كما كانت الانتخابات محايدة وقبل محرم إينجة هزيمته أمام أردوغان.

تغيير الدستور والنظام

كانت هذه الانتخابات بمعنى تغيير النظام ولذلك كانت في غاية الأهمية. وقد حصل في شهر أبريل سنة 2017م الاستفتاء الشعبي لصالح 18 تغييرا في الدستور، والأهم منها زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، وتمديد فترة الرئاسية من أربعة سنوات إلى خمس سنوات وغيرها من التغييرات. يعتبر هذا تغييرا كبيرا بعد النظام الجديد في تاريخ تركيا قرابة قرن من الزمان.

في الاستفتاء الشعبي لتغيير الدستور الذي صوت لصالحه 51 في المئة من الشعب، أزيل منصب رئاسة الوزراء وأضيف في صلاحيات رئاسة الجمهورية. أراد أردوغان في ضوء أوضاع المنطقة والحالة الاقتصادية لتركيا أن يتخذ قرارات عاجلة ويخرج البلد من الحالة الطارئة.

مهد الدستور وتغيير النظام من البرلمانية إلى الرئاسية الطريق لأردوغان ليكون مرشحا في انتخابات عام 2023 والبقاء في الحكم إلى 2028م. كما يعطيه صلاحية تشكيل الحكومة بنفسه ورقابة النظام القضائي.

وعلى حسب حزب الحاكم التركي، الدافع الأساسي وراء هذا التغيير هو الثبات الاقتصادي للبلد، وإن كان الأحزاب الأخرى اعتبروا مثل هذا النظام استبداديا. وعليه، في ختام الانتخابات وإن قبل محرم إينجة أهم منافس لأردوغان النتائج، ولكنه أظهر قلقه حيال مستقبل البلد إذ انفراد الشخص الواحد بالسلطة سيواجه البلد أجواء خطرة.

التأثير في المنطقة و السياسة العالمية

تركيا: يؤثر الانتخابات وتولي أردوغان الحكم لا على الأوضاع السياسية والأمنية فحسب، بل على الأوضاع الاقتصادية في تركيا تأثيرا إيجابيا؛ لأننا شهدنا إثر الانتخابات ارتفاعا في قيمة العملة التركية بعدما شهدت انخفاضا تدريجيا منذ اول هذا العام الميلادي إلى 20 نسبة مئوية، فقد ارتفعت في يوم واحد بعد إعلان نتائج الانتخابات 1%. وقد أعرب وكالة التصنيف الاقتصادي الياباني في تقريرها الأخير، بأن تركيا بعد الانتخابات وبتقلص الحالة الضبابية في السياسة الداخلية سيؤثر على اقتصاد البلاد تأثيرا إيجابيا.

العالم الإسلامي: تركيا منذ العام 2002م وتولي حزب العدالة والتنمية الحكم، تحلم قيادة العالم الإسلامي ولها أثر كبير في قضاياها. وعليه، سيكون لها أثر ذو بال بعد الانتخابات الأخيرة وتولي أردوغان الحكم مرة أخرى. وستشهد تركيا حكما أكثر إسلاميا ودورا ملحوظا في قيادة العالم الإسلامي، ولهذا ستشهد علاقات تركيا مع الغرب توترا أكثر.

ومن جانب آخر، في الأوضاع الراهنة تركيا متورطة في القضايا الإقليمية وستقوى موقفها في العراق وسوريا. سوف تركز على موقفها من طرد بشار الأسد ودعمها للشعب السوري لاسيما اللاجئين السوريين. كما أنها ستستمر من دعم قطر في أزمة العلاقات بين قطر ودول الخليج الأخرى.

السياسة العالمية: العلاقات غير المستقرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبر من الملفات المهمة لتركيا وأهم التحديات في سياستها الخارجية. لأن في الأشهر الأخيرة وفي قضية القدس توترت العلاقات أكثر من أي وقت مضى. دعى أردوغان القمة الإسلامية بعد إعلان أمريكا نقل سفارتها إلى بيت المقدس، وندد من موقف الأمريكان واعتبرها شريكة إسرائيل في الجرائم التي ارتكبها.

ومع ذلك يظهر أن تركيا ستحاول منع أزمة العلاقات مع هذه الدول غرضا لقليص التهديدات المحتملة واستقرار الحالة السياسية والاقتصادية. وفي الجانب الآخر، وإن كانت لها خلافات مع روسيا في قضية سوريا، فإنها ستحاول تحسين علاقاتها معها لتعزيز موقفها تجاه الغرب.

التأثير في علاقات الأفغانية التركية

الحكومة التركية ستكون أكثر إسلاميا بالنسبة إلى السابق. ولهذا ستهتم بدورها في أفغانستان أيضا. وإن كان وجود أزبيك والتركمان ونائب الرئيس الجمهورية المنفى عنه سيؤثر على العلاقات، ستحاول تركيا حل القضية وعودة نائب الرئيس دوستم إلى بلده.

كما أن تركيا لتحسين أوضاعها ستلعب دورها لتحسين علاقات أفغانسنان وباكستان، في وقت تكون باكستان تحت الضغوط الدولية. وبهذه النسبة في جولة رئيس الوزراء التركي إلى كابول، تعهد لإيجاد مجلس بين الأطراف الثلاثة (أفغانستان – باكستان – تركيا). النهاية

انخفاض قيمة العملة الأفغانية.. الأسباب والآثار

تراجع قيمة العملة الوطنية وعدم استقرارها تجاه العملات الأجنبية في بلد ما، يؤدي إلى جعل أسعار السلع والمواد المحلية والمستوردة أغلى بالنسبة للمواطنين، ما يؤثر على اقتصاد البلد أيضا.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن أفغانستان تواجه تحديات عدم الاستقرار الأمني والسياسي، هي من البلدان التي عملتها ليست مستقرة؛ والوضع السياسي والأمني السيئ سبب في وضع اقتصادي سيء في البلد.

كانت العملة الأفغانية تتراجع منذ عدة سنوات، ولكنها وصلت أدنى مستوى لها في عهد حكومة الوحدة الوطنية. ولم يهبط سعر العملة تجاه العملات الأجنبية خصوصًا الدولار الأميريكي بعد طباعتها الجديدة عام 2003م إلا في هذا العهد؛ وهذا كان السبب الرئيسي لحدوث المشاكل في مجال الاقتصاد التي يعاني عنها الشعب الأفغاني في تكاليفهم المعيشية.

متى بدأ النظام المصرفي الحديث في أفغانستان وما هو حاله الآن؟ وكيف كان سعر العملة الأفغانية في 17 عامًا ماضيًا؟ وما هي الدوافع التي أدّت إلى انخفاض قيمة العملة الأفغانية؟ تم مناقشة الأسئلة في هذا التحليل.

النظام المصرفي الحديث في أفغانستان

كان الشعب الأفغاني يدخر أمواله في خزائنهم الخاصة كما أن الحكومة كانت تدخر أموال الحكومة في خزائن الحكومة، وذلك قبل تأسيس البنوك وإيجاد النظام المصرفي الحديث في أفغانستان. وكان هناك عدد من الناس يشتغلون في تصريف النقود والعملات، ولكن عامة الناس لم يكونوا يرغبون في معاملة معهم في تصريف النقود ولا في تبادل المجوهرات والحُلي؛ بل كانوا يدعونهم آكلو الربا، وآكلو الحرام.

واستمرت هذه العملية إلى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين، ولكن مع تأسيس أول بنك باسم "بنك الأفغان الوطني" عام 1933م، وبعده تأسيس "بنك أفغانستان" عام 1939م، دخل أفغانستان في النظام الاقتصادي الحديث والنظام المصرفي الحديث.

كان "بنك الأفغان الوطني" يقوم بدور البنك المركزي الحكومي، والبنك التجاري معًا، ولكن بعد تأسيس "بنك أفغانستان" أُحِيلَ إلى هذا البنك طباعة النقود ونشرها، وجميع الأمور المصرفية الحكومية.

حتى عام 2001 وسقوط نظام طالبان في أفغانستان، غيرت الحكومات الأفغانية شكلَ العملة الأفغانية ونوعها على حسب رغباتها، حتى أن بعض الأحزاب الجهادية أو القادة الجهاديين قاموا بنشر وتوزيع العملة الخاصة لهم في مناطق تحت سيطرتهم. ولكن هذا الوضع وصل إلى مرحلة جديدة في عام 2001 بعد وصول النظام الجديد في أفغانستان.

وبدأت تستخدم العملة الأفغانية الجديدة باسم (AFN) وتحت رمز (ISO 4217) بعد حذف ثلاثة أصفار من العملة القديمة عام 2003، ورغم البنوك الحكومية؛ بدأ عدد من البنوك المحلية والأجنبية في العمل. رغم أنه تجاوز عن تأسيس أول بنك في أفغانستان وبدء النظام المصرفي نحو 85 سنة، ولكن أفغانستان مازالت تعاني من عدم استقرار الوضع الاقتصادي، وعدم النظام المالي المتماسك على حسب المعايير المعتمدة على مستوى البلد والعالم، ولم يستقر النمو الاقتصادي أبدا.

قيمة العملة الأفغانية (2001 – 2018م)

بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية طيلة تأريخ أفغانستان؛ لم تستطع الحكومات الأفغانية بذل مجهود لازم لاقتصاد البلد، وأدّت سياسة الحكومات الضعيفة إلى حرمان اقتصاد البلد من النمو اللازم، كما أنها سبب تخفيض قيمة العملة الأفغانية.

من تشكيل النظام الجديد في أفغانستان عام 2001، إلى عهد حكومة الوحدة الوطنية في العقد ونصف الماضي، كان سعر العملة الأفغانية بين 46 إلى 57 أفغانيا مقابل الدولار الأمريكي، وكان ذلك الاستقرار النسبي بسبب حضور القوات الأجنبية، والمجتمع الدولي، والمنظمات، والمؤسسات، و المكاتب الأجنبية العديدة في البلد.

كان معدل سعر العملة الأفغانية بشكل شهري 57.22 أفغاني مقابل الدولار الأمريكي أثناء الحملات الانتخابية للرئاسة الجمهورية عام 2014، ولكن بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية إلى نهاية 2014، أصبح معدل سعر دولار واحد أمام العملة الأفغانية 58.18 أفغاني شهريا. وفي أوائل سنة 2015م تحسن سعر العملة الأفغانية أمام الدولار نسبيًا؛ حيث بلغ سعرها في يناير من العام 57.76 أفغانيًا، وفي شهر فبراير وصل إلى 57.4 أفغانيًا.

بعد الشهرين الأولين من عام 2015م انخفضت قيمة العملة الأفغانية جدا، ووصل سعرها إلى 67.25 أفغانيًا، واستمر الوضع على هذا النحو في العامين 2016م و2017م أيضًا، ولكن حاليًا في أواخر المنتصف الأول من العام 2018م قد بلغ سعر العملة الأفغانية مقابل دولار أميريكي واحد 73.30 أفغانيًا.

أسباب انخفاض قيمة العملة الأفغانية

هناك أسباب عديدة في تراجع قيمة العملة الأفغانية، منها:

ارتفاع سعر الدولار في أسواق العالم: إضافة إلى أسباب أخرى، ارتفاع سعر الدولار على العملات الأخرى في العالم؛ سبب أساسي جعل سعر العملة الأفغانية ينخفض، على سبيل المثال قبل فترة أعلن بنك أفغانستان المركزي عن انخفاض سعر الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأميريكي (6٪)، والروبية الهندية (4٪)، والريال الإيراني (12٪)، وفي الوقت نفسه انخفض سعر العملة الأفغانية مقابل الدولار الأمريكي (4٪) فحسب.

الوضع الاقتصادي السيء: رغم أنه في عهد حكومة الوحدة الوطنية تم افتتاح بعض المشاريع، واكتمل بعضها الآخر؛ وازداد دخل الحكومة نوعًا ما، وكان السبب الرئيس في ذلك فرض ضرائب على استخدام رصيد شبكات الاتصالات، ولكن بصفة عامة ساء الوضع الاقتصادي يومًا بعد يوم، كما أن البطالة في البلد وصلت إلى حدها الأعلى، والمئآت من الشباب الأفغان أخذوا يلجؤون إلى أوروبا عن طريق التهريب و هذا بالغ الخطورة، وبهذا واجه البلد هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وفي الواقع كل ذلك كان عائقًا في النمو الاقتصادي في البلد.

الوضع الأمني والسياسي السيء: ويتمثل في الوقت الحالي أهم عائق عن النمو الاقتصادي والاستقرار في العملة الأفغانية عدم الأمن والسلام في البلد، وتكثيف الحروب، وانعدام الاستقرار السياسي. وتعاني أفغانستان حاليًا من الأوضاع السياسية والأمنية السيئة؛ فالنزاعات الداخلية بين السياسيين في البلد وتصعيد الحرب من قبل الجماعات المعارضة المسلحة هي من بين القضايا التي هزت اقتصاد البلد أكثر من غيرها. لذلك، طالما أن الوضع الأمني والسياسي في أفغانستان لم يتحسن، فسيكون من الصعب الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية.

القيمة الاصطناعية للعملة الأفغانية: من الأسباب المهمة لخفض قيمة العملة الأفغانية هو سياسة وضع الدولار عن طريق مزاد علني في السوق. هذه السياسة، في الوقت التي تتحكم في تدفق العملة الأفغانية داخل البلاد ومن خلالها تتحكم مراقبة الأسعار وسعر الصرف العملة مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار؛ ولكن مع هذا يؤدي إلى حماية قيمة العملة الأفغانية على المدى القصير والاصطناعية.

انخفاض عدد القوات الأجنبية في البلد: تراجع عرض الدولار في الأسواق الأفغانية بعد عام 2014، مع انسحاب جزء كبير من القوات الأجنبية، حيث كانت عشرات الآلاف من القوات الأجنبية في أفغانستان قبل عام 2014، مما يتطلب أن تدخل قدر كبير من الدولار في أفغانستان من أجل إنفاق عسكري. وجعل هذا الوضع قيمة العملة الأفغانية في حالة ثابتة نسبيًا، ولكن قيمة العملة الأفغانية انخفضت مع خفض عوض الدولار في السوق.

استخدام العملات الأجنبية في المعاملات: على الرغم من أن المعاملات مع العملات الأجنبية تُعد جريمة على حسب قوانين "بنك أفغانستان"، إلا أن معظم المعاملات تتم بالعملات الأجنبية مثل الدولار، والروبية الباكستانية، والريال الإيراني، ففي الولايات الغربية حدود إيران؛ بالريال الإيراني، وفي المناطق الشرقية والجنوبية؛ بالروبية الباكستانية، وفي جميع المعاملات الاقتصادية والتجارية واسعة النطاق في أنحاء البلد؛ بالدولار، وذلك مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الأفغانية، حيث يقل الطلب للعملة الأفغانية ومن ثم ينخفض سعر العملة الأفغانية.

ومع ذلك، نظرًا إلى جمع الضرائب من المواد المستوردة، و الاهتمام بحماية الإنتاج المحلي وترويج العملة الأفغانية في المعاملات الاقتصادية واسعة النطاق يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على قيمة العملة الأفغانية، ولكن في الوقت الحالي؛ من المتوقع انخفاض قيمة العملة الأفغانية أكثر في هذا العام أيضًا، و ذلك بسبب الوضع السياسي والأمني السيئ في البلد، وعدم الاهتمام اللازم من قبل الحكومة للعملة الأفغانية.

إلى جانب هذا، أدى انخفاض قيمة العملة الأفغانية في الوقت الحالي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والنفط، والغاز، والمواد الأساسية الأخرى للحياة اليومية في البلد، مما أدى إلى مواجهة الناس لمشاكل عديدة. ومن خلال الشهور الماضية، ارتفع سعر ليتر واحد من البنزين من 44 أفغانيًا إلى 52 أفغانيًا، و كيلوغرام من الغاز من 43 أفغانيًا إلى 50 أفغانيًا، وكيس من الدقيق القزاقي من 1050 أفغانيًا إلى 1150 أفغانيًا، وسعر كيلو واحد من الشاي الأخضر من 270 أفغانيًا إلى 300 أفغانيًا. لذلك؛ ينبغي أن تأخذ الحكومة قرارات لازمة للسيطرة على هذا الوضع وتحسينه.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

كبير الباحثين في المركز: **حكمت الله زلاند** (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com